

القوة الزائدة تكون رايد على القوة الناقصة والفضلان الجسمين تحكما من مبدأ واحد تحت الدراسة على غير المتناهي من الجهة التي مدورها غير متناهية وهو في حقيقة الجسم القوي على حركات غير متناهي فلا يمكن بقا البدن وبقا قواه رايا فلا يكون النوارب العقاب رايمين اذ درواهما بدون دوام البدن غير مقبول ولغايل ان يكون استخانة الزيادة على غير المتناهي معلومة فان تضعيف الالف لا يغير النهاية رايد من تضعيف الواحد لا غير النهاية وايضا حركات فلك القز رايد على حركات فلك زريع انما غير متساويين فان قلت يجوز ان يكون تحريك كل القوة وتحريك بعضها لكل الجسم والنصف غير متساويين ولا يلزم كون الشيء مع كلامه اوكلا القوة ليس هو كالنصف الجسم حتى يلزم ذلك بل هو محرك لكل الجسم فكما ان النصفين من كل القوة مجتمعان في كل القوة فالنصفان من كل الجسم مجتمعان فيه فلا يلزم ما ذكرتم قلت فلما الجسم من حيث هو جسم لا يتصف بالتحريك ولا ينفرد اذ كان كذلك فالقوة المطالة في الجسم لا تقتض تحريك الجسم فلا يمكن ان لغرض سبب كبر الجسم وضعفه وتفاوت في القبول والالكان الجسم من حيث هو مادعا عنه وهو قوة الالم لغرض تفاوت سبب كبر الجسم وضعفه ولا مدظر لاجتماع الجسم في ذلك فالعالم للتحريك في الكمال والنصف غير مختلف وان كان مختلفان فلو كان تحريكهما متساويين يلزم كون الشيء كلاً معاً وايضا فالمؤلفة الى الابدان المولفة من الاجزاء الاصلية للبدن الحياوي مولفة من العناصر الاربع الاجمالية والحركة لا تدل على القوة بل تدل على الكمية اذ الخطيب التي في بدنه غير متساوية ضرورة وينبغي ان نلاحظ الحارة الكمية لفساد القوتية التي في ذاتها الحارة تتحرك في البدن

عزم

اذ

واذا كان الجال كذلك فكيف يدوم النوارب والعقاب وايضا كما ان العقاب في النار دايما كانت الحيوة باقية رايا لاستخانة تعذيب الجاد لكن دوام الحيوة مع دوام الاحراق غير معقول لان الاحراق ضل اعتدال الاله الذي هو شرط للحيوة فلما الاول مبني على من الجسم القوي اذ لو كان الجسم العزدي موجودا لا يلزم انقسام القوة لا انقسام حركتها بل يوزان ان يكون القوة حارة من الجوهر الفزدي التي ترتبها ولا يمكن انقسام حركتها بل يلزم انقسام القوة وسريان القوة في حركتها اذ لو لم يكن سارتي في حركتها لا يلزم انقسام الحركتها في حركتها وسواء ان حركتها في القوة اذ لو لم يكن حركتها في حركتها نصف الجسم الجسم البرزخ لم يتم عليها اي على المقدمات الثلثة مع استحالة حركتها معقوض حركات الافلاك اي النفوس المنطبعة انما فانها قوى جسمانية يتولى على افعال غير مناسية عندما هو مدفع عما اي وليس كسما حجة بالدليل تفصيلا واحمالا فهو مدفع عنها لان القوى عليه تعرض بلعنه في سخره على ان العرص لا يتبع زمانه فيكون ساكنا قوى متعاقبة مناسية فيمد على افعال غير مناسية في العوج والدليل المذكور لم يفتل على امتناع يمتد على امتناع صدور الافعال الغير المناسية من قوة واحدة جسمانية واما الناس فهم لان القوت

17